

تخفيضات الإنتاج الفعلية لـ «أوبك+» تبدأ مطلع أغسطس

النفط يرتفع بنحو 1 بالمئة و«برنت» عند 45.5 دولاراً

الإمارات تعلن اكتشافات نفطية

باحثياطي 22 مليار برميل

أعلن المجلس الأعلى للبترول بالإمارات، عن اكتشافات جديدة لموارد النفط التقليدية القابلة للاستخلاص في مناطق برية، تقدر كمياتها بحوالي 22 مليار برميل من النفط والمخففات في إمارة أبوظبي.

وأوضح المجلس في بيان نقلته وكالة أنباء الإمارات «وام»، أن الاكتشافات تتضمن أيضا زيادة احتياطيات النفط التقليدية بمقدار 2 مليار برميل من النفط بأبوظبي.

وحسب البيان، يفوق حجم الاكتشافات الجديدة بعض الحقول الرئيسية في أبوظبي من حيث الموارد، حيث تقارن إمكانات الإنتاج بأكبر عمليات النفط الصخري في أمريكا الشمالية.

وأفاد المجلس بأنه تم دعم تقييم موارد النفط غير التقليدية ببيانات شاملة وموسعة عن الآبار بالإضافة إلى برنامج تقييم مخصص من شركة أدنوك الحكومية في منطقة برية تغطي مساحة 25 ألف كيلو متر مربع في أبوظبي. وتسهم احتياطيات النفط التقليدية البالغة 2 مليار برميل في زيادة احتياطيات دولة الإمارات من موارد النفط برميل من النفط القابل للاستخلاص.

وتأتي الإمارات في المركز السادس عالميا في قائمة الدول التي تملك أعلى احتياطيات نفطية، حسب بيانات منظمة أوبك.

وذكر البيان أن الزيادة في الاحتياطيات، جاءت نتيجة لعمليات التطوير المستمرة التي تقوم بها شركة «أدنوك» التي سعيها لتحقيق هدفها بزيادة السعة الإنتاجية إلى 5 ملايين برميل من النفط يوميا بحلول عام 2030.

وتأتي اكتشافات النفط الإماراتية، وسط توجه عالمي إلى الاستغناء التدريجي عن النفط بحلول 2050 لخفض الانبعاثات الكربونية، مما يشكل تحديا كبيرا للدول المنتجة للنفط حول العالم.



9.7 مليون برميل يوميا، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقررا له الأول من (مايو).

ويعم ارتفاع عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاؤلا بتحرك الطلب على النفط.

الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف «أوبك+» بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع

الطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يوميا. كما وجهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يوميا، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة

التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياسا على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يوميا. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس

وسع النفط مكاسبه أمس الإثنين لنحو 2% بعد أخبار لاقح أكسفورد... حيث لامس «برنت» 26 دولارا و«الأمريكي» تجاوز 43 دولارا. وكانت أسعار عقود خام برنت قد ارتفعت لأقرب إستحقاق، بنسبة 0.9 في المائة لتتداول عند 45.5 دولار للبرميل.

كما صعدت أسعار خام غرب تكساس الوسيط (WTI الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 0.8 في المائة لتتداول عند 42.8 دولار للبرميل.

15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة «أوبك+»، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل. موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسين الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة «كورونا»، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

وجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يوميا، تُضاف إلى

إصدارات صكوك الشركات في مصر ستبلغ 5.1 مليار جنيه بنهاية 2020

قال سيد عبد الفضيل رئيس الإدارة المركزية للتعمير بالهيئة العامة للقاية المالية في مصر إن إصدارات الشركات في مصر من الصكوك ستبلغ 5.1 مليار جنيه بنهاية هذا العام. والصكوك من منتجات الدخل الخايب وتشبه السندات التقليدية تماما ولكن لا تُحسب عليها فائدة وتقدم تقريبا نفس القدر من الحماية الذي توفره سندات الشركات العادية غير المضمونة في حالة عدم السداد، بحسب «رويتزر».

وأضاف عبد الفضيل في مؤتمر صحفي بمناسبة إعلان شروء كابيتال إصدار إحدى شركاتها التابعة صكوكا بقيمة 2.5 مليار جنيهه أن بلاده تستهدف مضاعفة «رقم إصدارات هذا العام خلال 2021 بأذن الله».

وأصدرت الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني التابعة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة صكوك بقيمة مليار جنيه في سبتمبر الماضي.

واشنطن تتحرك لحظر صادرات تكنولوجية لـ 89 شركة صينية



تتقرب إدارة ترمب من إصدار قائمة تضم 89 شركة صينية لصناعة الطيران وغيرها من الشركات التي لن تتمكن من الوصول إلى صادرات التكنولوجيا الأمريكية بسبب علاقاتها العسكرية، وهي خطوة قد تؤدي إلى تصعيد التوترات في الوقت الذي تستعد فيه إدارة بايدن لتولي القيادة، وبحسب نسخة من مسودة لائحة من وزارة التجارة الأمريكية، فإن شركة الطائرات التجارية المحسودة في الصين «كوماك» وشركة صناعة الطيران الصينية المحدودة هما من بين الشركات

وقالت «بلومبيرغ» نقلاً عن رويترز، إن مثل هذا الإعلان من شأنه أن يقيد الشركات من شراء السلع والتكنولوجيا الأمريكية. وقد توجع هذه الخطوة التوترات المتزايدة بالفعل بين الولايات المتحدة والصين على وجهات سواء التجارة، أو تايوان، والتعامل مع فيروس كورونا في الوقت الذي يستعد فيه الرئيس المنتخب جو بايدن لتولي منصب الرئيس.

وقالت وزارة الخارجية الصينية أمس الإثنين، إنها «تعارض بشدة» المقع الأمريكي للشركات الصينية دون سبب، وأعلنت عليه «العربية نت».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية تشاو لي جيان في مؤتمر صحفي «إنه

يتعين على الولايات المتحدة التوقف عن توسيع مفهوم الأمن القومي لقمع الشركات الأجنبية»، هي كتلت مملوك للدولة مع أكثر من 100 شركة تابعة وأكثر من 450 ألف موظف، وفي يونيو، وضعت إدارة ترمب «أفيك» على قائمة الشركات التي قالت إنها تسيطر عليها أو يملكها جيش التحرير الشعبي الصيني. وتدير الشركة أيضاً شركة مدينة تصنع طائرات حربية وطائرات خاصة - بعضها تم بناؤها باجزاء من صنع مشاريع مشتركة مع شركات أميركية. تقوم شركة كوماك

مملوكة للدولة بتصنيع بدائل لطائرات بوينغ وإيرباص وتسليمها الآن إلى شركات الطيران للصينية الكبرى، وتنتج الشركة نموذجاً من ممر واحد مصمم لمنافسة طائرات بوينغ 737 وإيرباص A320، وهي في المراحل الأولى من تطوير طائرة ذات جسم عرض.

وفي أحدث توقعاتها لسوق الطيران التجاري في الصين، قالت بوينغ إن شركات الطيران في البلاد من المرجح أن تشتري 8600 طائرة جديدة خلال السنوات العشر المقبلة بإجمالي 1.4 تريليون دولار.

أظهرت بيانات رسمية، تراجع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، في التسعة أشهر الأولى 2020 إلى 68.7 مليار ريال (19 مليار دولار)، وسط استمرار تحديات فيروس كورونا المستجد على الصعيد العالمي.

وحسب مسح «الإناضول» الذي استند إلى بيانات وزارة التخطيط والإحصاء، انخفض فائض الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات)، بنسبة 11.7 بالمئة خلال الفترة إلى 69.68 مليار ريال (19.31 مليار دولار)، من 78.9 مليار ريال (21.86 مليار دولار) بالفترة المماثلة من 2019.

وتعتبر قطر أكبر منتج ومصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، وتواجه منافسة صعبة على الحصة السوقية حول العالم مع زيادة صادرات موردين كبار مثل أستراليا والولايات المتحدة.

19 مليار دولار فائض تجارة قطر خلال 9 أشهر



وانخفاض الاستهلاك وانخفاض الطلب على الوقود، وحسب البيانات، تراجمت الصادرات القطرية بنسبة 30.7 بالمئة على أساس سنوي إلى 138.4 مليار ريال (38.35 مليار دولار) بالتسعة أشهر المنتهية في سبتمبر الماضي، من 199.7 مليار ريال (55.34 مليار دولار) بالفترة المقارنة.

وأظهر الميزان التجاري، انخفاض قيمة الواردات بنسبة 11.7 بالمئة خلال الفترة إلى 69.68 مليار ريال (19.31 مليار دولار)، من 78.9 مليار ريال (21.86 مليار دولار) بالفترة المماثلة من 2019.

ويأتي التراجع القياسي في فائض قطر التجاري السنوي، في ظل تأثيرات فيروس كورونا المستجد على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات

أظهرت بيانات رسمية، تراجع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، في التسعة أشهر الأولى 2020 إلى 68.7 مليار ريال (19 مليار دولار)، وسط استمرار تحديات فيروس كورونا المستجد على الصعيد العالمي.

وحسب مسح «الإناضول» الذي استند إلى بيانات وزارة التخطيط والإحصاء، انخفض فائض الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات)، بنسبة 43 بالمئة من 120.86 مليار ريال (33.5 مليار دولار) بالتسعة أشهر المماثلة 2019.

ويأتي التراجع القياسي في فائض قطر التجاري السنوي، في ظل تأثيرات فيروس كورونا المستجد على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات

الحكومة الألمانية تستعين بديون جديدة تزيد على 160 مليار يورو



أنجيلا ميركل

تعتزم الحكومة الألمانية الاستعانة بديون جديدة في العام المقبل بشكل ملحوظ مما كانت تخطط له حتى الآن، وقالت مصادر في وزارة المالية إن أولاف شولتس، وزير المالية، يعتزم الاستعانة بديون جديدة تزيد على 160 مليار يورو.

يأتي ذلك في وقت تدرس فيه الحكومة الألمانية مواصلة منح مساعدات للشركات، التي ستضطر للإغلاق بسبب تقييدات مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في شهر (ديسمبر) المقبل إذا لم الأمر.

ووفقاً لـ «الألمانية»، قال شولتس، الذي يشغل أيضاً منصب نائب المستشار الألمانية أنجيلا ميركل في تصريحات صحافية أمس، «إذا تم تمديد القيود، سيكون من الواضح بالنسبة لي أن الدعم المالي للقطاعات المتضررة بشكل مباشر سيكون ضرورياً أيضاً».

وتابع الوزير المتضررة بنسبة 75 في المائة، من مبيعات العام السابق سيكون تحديا ماليا ومعقدا بموجب القانون الأوروبي، لكن الأمر يتعلق بتأمين الوجود.

وغير بيروقراطية وذكية. تجدر الإشارة إلى أن خطط الموازنة للحكومة تشير حتى الآن إلى أن حجم هذه الديون سيبلغ نحو 96 مليار يورو فقط من أجل التخفيف من تأثيرات أزمة كورونا. وحسب البيانات، فإن تكاليف المساعدات الاقتصادية في جائحة كورونا تأتي في صدارة المخصصات، التي ارتفعت، ولفتت الصحيفة إلى أن شولتس يعتزم تخصيص نحو 40 مليار يورو للشركات، التي تضررت من الإغلاق الجزئي.

الصادرات الكورية ترتفع بنسبة 11.1 بالمئة



أظهرت بيانات جمركية ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 11.1% على أساس سنوي في أول 20 يوما من شهر نوفمبر، ما يشير آملا حذرة حول التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا.

وبلغت صادرات البلاد 31.3 مليار دولار ما بين يومي 1-20 نوفمبر، مقارنة بـ 28.1 مليار دولار قبل عام، وذلك وفقا لبيانات صادرة عن دائرة الجمارك الكورية.

وارتفعت الواردات كذلك بنسبة 1.3% على أساس سنوي إلى 27.9 مليار دولار في أول 20 يوما من الشهر، وفقا للبيانات.

عنصر التصدير الرئيسي بنسبة 21.9% مقارنة بعام سابق في أول 20 يوما من الشهر، كما ارتفعت صادرات السيارات بنسبة 11.9%. واستحوذت أشباه الموصلات على حوالي 20% من صادرات كوريا التي تمتلك شركة سامسونغ أكبر مصنع للرقائق في العالم ومنافستها الأصغر إس كيه هاينكس.

بيمما تراجعت صادرات المنتجات النفطية. وارتفعت صادرات كوريا إلى الصين أكبر شركاء كوريا التجاريين بنسبة 7.2% وإلى الولايات المتحدة بنسبة 15.4%.

بريطانيا: لن نوقع اتفاق تجارة لما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي بأي ثمن

ستجعل الكثير من الأمور أسهل على المدى القصير. إلا أنه من المرجح أن يكون لأزمة فيروس كورونا أكبر تأثير على الاقتصاد البريطاني في العام المقبل.

ويجب أن تدخل اتفاقية التجارة الحرة المستهدفة حيز التنفيذ في أول يناير، عندما تنتهي المرحلة الانتقالية التي بدأها الاتحاد الأوروبي، وانسحبت بريطانيا طلباتها وكنا متسقين وشفافين طوال هذه العملية بشأن ما هو مهم بالنسبة لنا. لكننا سننجز على أي حال من الأحوال، بحسب «الألمانية».

ومن المؤكد أن مثل هذه الاتفاقية

قال وزير المالية البريطاني ريشي سوناك إنه لا يؤمن بتوقيع اتفاق تجارة لمرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بأي ثمن».

وقال في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» «اعتقد أننا نحرز تقدما في المحادثات وما زلت أمل أن نتمكن من التوصل إلى حل». وقال «اعتقد أننا نتعامل بفعالية تماما في طلباتنا وكنا متسقين وشفافين طوال هذه العملية بشأن ما هو مهم بالنسبة لنا. لكننا سننجز على أي حال من الأحوال، بحسب «الألمانية».

دعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا إلى التنفيذ الفوري والفعال لإطار العمل الجديد لمجموعة العشرين الذي طرحت مساعدة الدول الناشئة اقرا في تخفيف أعباء ديونها على نحو دائم لكنها أكدت أن دولاً أخرى في حاجة للمساعدة أيضا.

وأضافت جورجييفا في بيان عقب كلمة أمام زعماء المجموعة «من الضروري تشغيل هذا الإطار بشكل